16 جوان 2022

مـــذكـــرة عـــامـــة عـــدد 18 لسنة 2022

الموضوع: إيداع التصريح حسب كل دولة بعنوان سنوات 2020 و2021

طرح سؤال لمعرفة المؤسسات المقيمة أو المستقرة بالبلاد التونسية والمنتمية لمجمع مؤسسات متعددة الجنسيات والملزمة بإيداع التصريح حسب كل دولة بعنوان سنوات 2020 و2021 تطبيقا لأحكام الفصل 17 ثالثا من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

وتمت الإجابة على ذلك بأنّ واجب إيداع التصريح حسب كل دولة بعنوان سنوات 2020 و2021 يشمل حصرا المؤسسات التي تتوفر فيها جميع الشروط المشار إليها بالفقرة الأولى من الفصل 17 ثالثا من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية أي المؤسسات الأمّ التي لا تمتلكها أية مؤسسة أخرى لمجامع المؤسسات متعددة الجنسيات المقيمة بالبلاد التونسية.

تلغى هذه المذكرة وتعوض المذكرة العامة عدد 4 لسنة 2022.

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء: يحيى الشملالي